

مفهوم المداثة من منظور إسلامي

أ. توفيق لوصيف

النظام البابوي الذي يقوم على الرهبانية وقداسة النص واحتكار تأويله...، لتتحول فيما بعد إلى نزعة علمية عقلانية تدعو إلى منهج جديد للتفكير يقوم على التجربة وسيطرة الإنسان على الطبيعة قادها كل من فرنسيس بيكون (-1561 1621)، ورينيه ديكارت (-1596 1650) صاحب الكيجيتو، وباروخ سبينوزا (1632-1967)، وجون لوك (1632-1704)، كل هؤلاء الذين نادوا بوجوب اتخاذ العقل كمصدر أول للتشريع وإسقاط كل ما يعارضه لاسيما في المسائل العلمية، لتتطور هذه الفكرة إلى حركة علمانية تدعو

من المصطلحات الحديثة المتداولة في الوسط الفكري والفلسفي مصطلح «المداثة» وهو مصطلح مثقل بالمعاني التاريخية والفلسفية، الذي يعبر عن حقبة تاريخية معينة لواقع حضاري محدد والمداثة مصطلح يقصد به في الفكر الغربي النهوض بأسباب التقدم والتحضر من خلال سيطرة الإنسان على الطبيعة وعلى الزمان والمكان بالوسائل العلمية والتقنية.

فالمداثة (كمصطلح غربي) جاء معبرا عن فلسفة فكرية وتنويرية إصلاحية، قامت من أجل إصلاح الدين في البداية على يد «مارتن لوتر» في القرن 16 م ضد

آخر»، ومن ثم اعتبار هذه التزعة أو هذا المشروع الإصلاحي هو الخلاص الأوحد للإنسان.

من هنا قام العالم الغربي بالتبشير بهذا المشروع وترويجه، حتى اعتبر بأنه أعلى ما يمكن أن يصل إليه الإنسان وبأنه نهاية التاريخ كما قال **فوكوياما**، فلا سبيل للإنسان لتحقيق سعادته إلا بالولوج إلى عالم الحداثة (التي هي صناعة غربية خالصة من حيث المنشأ والتطبيق)، وأن كل الحضارات لابد أن تحذو حذو الدول الغربية بالأخذ بهذا المشروع لتصل إلى ما وصلت إليه من تطور وازدهار، كحتمية تاريخية هي مآل كل الحضارات خاصة في ظل قهاوي المعسكر الشرقي.

غير أن المتأمل في هذا المشروع الحضاري بزعمهم وبإنجازاته يجد بأنه وصل إلى نقطة تأزم وتكتنفه العديد من التناقضات، جعلت من نظريته

إلى الفصل بين الدين والدولة وإسقاط الحق الإلهي وكافة الأنظمة الشيوقراطية القائمة على هذا المبدأ في الحكم. ومن ثم التأسيس لدولة مدنية قائمة على أسس ديمقراطية وحقوق المواطنة ومبادئ الحرية والعدالة الاجتماعية إلى غير ذلك من الشعارات التي يرفعها الغرب إلى اليوم، لتتحول هذه الفكرة إلى التطبيق خاصة بعد الثورة الفرنسية التي تعتبر نقطة الإنطلاق للتأسيس للعالم الحداثي بمفهومه المعاصر.

فالحداثة إذن كمصطلح غربي هي مفهوم يعبر عن نزعة أو مشروع إصلاحي يقصد به: «النهوض بالإنسان بالوسائل العلمية والمادية بعيدا عن الإيمان» وسلطة الدين، أو كما عبر عنها البعض بأنها: **إحلال سلطة الشخص مكان سلطة النص**، حيث يقول كانط في ذلك: «أن الإنسان يستمد مبادئه من إرادته الذاتية وليس من أي مصدر

يصفونه - أي مشروع الحادثة - بأنه: « مشروع لم يكتمل»، ومن ثم نادوا بضرورة الانتقال إلى ما بعد الحادثة للخروج من هذا المأزق الذي يعيشه هذا المشروع، وما يعيشه إنسان الحادثة من ضياع وتفكك اجتماعي وأسري وحالة الخواء الفكري والروحي، خير دليل على ذلك، حيث فقد الإنسان قيمة وجوده، ولم يعد لفعله أي معنى.

من هناك رد مفكرو الإسلام وقالوا بأن الحادثة بأبعادها ومفاهيمها ومدلولاتها هي مشروع حضاري خاص بثقافة وشعب ومنطقة جغرافية معينة ولا يمكن تعميمه على سائر الحضارات، خاصة الحضارة الإسلامية التي تختلف والمشروع الحضاري الغربي اختلافاً بينا، لا من حيث الأسباب والجذور التاريخية لفهم الحادثة وظروف نشأتها، ولا من حيث مدلولاتها وتطبيقاتها، إذ لا يمكن تعميم فكرة الإصلاح الديني كما هو في

الديانة المسيحية، وتطبيقها على سائر الديانات والدفع بضرورة إصلاحها. كما أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تحل سلطة الشخص محل سلطة النص، خاصة في الدين الإسلامي إذا العقل والنص، أو العقل والنقل أمران متوافقان في دين الإسلام ولا تعارض بينهما حتى يتم الاختيار بينهما، وما التناقضات التي وصل إليها أنصار هذا المشروع في العالم الإسلامي « كنصر أبو زيد»، و«محمد أركون»، الذين نادوا بضرورة تجاوز سلطة النص، والمأزق الذي وقعوا فيه إلا برهاننا بينا على وهن أصحاب هذا المذهب. يقول د عدنان النحوي: « لم تعد لفظة الحادثة في واقعنا اليوم تدل على المعنى اللغوي لها ولم تعد تحمل في حقيقتها طلاوة التجديد، ولا سلامة الرغبة، إنها أصبحت رمزا لفكر جديد، نجد تعريفه في كتابات دعاةهم وكتبهم فالحادثة تدل اليوم على مذهب جديد

يحمل جذوره وأصوله من الغرب، بعيدا عن حياة المسلمين بعيدا عن حقيقة دينهم، ونهج حياتهم، وظلال الإيمان والخضوع للخالق الرحمن».

والجدير بالتنويه هو ما ذهب إليه «طه محمد عبد الرحمان» من وجوب التأسيس للحدثاء بأصول قائمة على أسس وقوانين الحضارة الإسلامية، والعمل على التفريق بين الحدثاء التي هي مشروع أريد به أن يحل محل التراث والقيم الدينية والتاريخية للأمم والحضارات وضد كل ما هو مقدس عندها، وبين التحديث الذي هو حق لكل الشعوب في الأخذ بأسباب التقدم والتأخر، بما يراعي خصوصية كل حضارة وقيمها وثوابتها، والتعاليم الدينية والقيم الأخلاقية لكل شعب من شعوب العالم.

إن الحدثاء بمفهومها المتقدم لا يمكن أن نعتبرها نمطا ولا منهجا للتغيير والإصلاح في المجتمع الإسلامي،

كما لا يمكن أبدا وتحت أي مسمى من المسميات أن يفرض هذا المشروع على أي حضارة من الحضارات لا في العالم الإسلامي ولا في غيره، إذ ليس يخفى على أي عاقل ما وصلت إليه كل التجارب الآخذة بمشروع الحدثاء ومن تقليد الحدثائين من نتائج كارثية، إن على مستوى الدولة أو على مستوى المجتمع على حد سواء. ولذلك إن كان هناك مشروع حضاري لتحديث الدولة والمجتمع، فلا بد لهذا المشروع أن يكون قائما على الثوابت والقيم الدينية والأخلاقية لذلك المجتمع.

من هنا نادى مفكرو الإسلام إلى وجوب التأسيس لنموذج حدثائي خاص قائم على الأساس التوحيدي، الذي يعطي للوجود بشقيه (الشهودي، والغيبى) قيمته، ويعيد للفعل الإنساني معناه، ويحدد له غايته وممراته. ولا يكون إلا بالعودة إلى الذات الأصيلة كما عبر

كل الذوات الفارسية والقومية». **ملاحظة: الموضوع موثق وله مراجع.**

عن ذلك علي شريعاتي في قوله «إن منطلقنا هو الذات الإسلامية بنفسها، لأنها الذات القريبة من كل الذوات، ولأنها ما تزال الذات الحية على سائر

